المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 18-10-2006 العـــدد : 4755
الصفحـات : 21 المسلسل : 117

ملف صحفي

استراتيجية معالجة الفقر

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 18-10-2006 العـــدد : 4755
الصفحـات : 21 المسلسل : 117

استراتيجية معالجة الفقر وسياسة التمكين

د. عدنان بن عبد الله الشيحة
aashiha@yahoo.com

يأتي قرار مجلس الوزراء الأخير بالموافقة على استراتيجية معالجة الفقر منسجما مع توجهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في إعادة توزيع الدخل ورفع معاناة من هم أقل حظا في المجتمع.

وتتضمن الاستراتيجية برنامجين رئيسين الأول "برنامج الدعم التكميلي" لسد الفجوة بين الدخل الفعلي وخط الفقر، والثاني "برنامج المساعدات الطارئة" للأسر الفقيرة التي تتعرض لحالات طارئة مثل وفاة المعيل أو سجنه أو مرضه وغيرها من الحالات الطارئة.

وهذه بلا شك بادرة تعكس حرص ولاة الأمر على نشر العدل الاجتماعي والرفاهية الاقتصادية لجميع فئات المجتمع ومكوناته وأهم من ذلك إدراك القيادة السياسية واطلاعها على الأوضاع الحقيقية في المجتمع والتعامل معها بكل وضوح وشفافية دون مكابرة أو تغطية إعلامية باهتة.

إن الالتفات إلى الأسر الفقيرة هو أمر في غاية الأهمية ليس كونه يسد احتياجات تلك الأسر الآنية والملحة فهذا الأمر واضح وجلي، ولكن هناك تأثيرا إيجابيا في تحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة في الحد من السلوكيات الشاذة والتصرفات النشاز لبعض أفرادها.

إن من بين أهم مسببات المشاكل الاجتماعية والأمنية هو تدني مستوى دخل الأسر وعدم القدرة على مجاراة الآخرين بالحد الأدنى من متطلبات الحياة الحديثة.

إن قرار مجلس الوزراء في الموافقة على استراتيجية معالجة الفقر" هو ضرورة تمليها المستجدات والمتغيرات في المجتمع السعودي.

فنسبة التحضر بلغت ما يقارب الـ 90 في المائة ما يعني أن النسبة الغالبة من سكان المملكة يعيشون في المدن. والمجتمع الحضري (المدني) كما هو معلوم يتميز عن المجتمع الريفي بكثافة سكانية عالية ما يجعل هناك تأثيرات متبادلة بين السكان واحتكاك تتولد عنه تأثيرا سلبية من أهمها الفقر والجريمة والتلوث والمخدرات، وهي ظواهر مترابطة القاسم المشترك بينها تردي الوضع الاقتصادي.

اعتقد ونحن في صدد الحديث عن استراتيجية لمعالجة الفقر يجب إلا يكون التركيز على جانب العلاج المؤقت ولكن يجب أيضا التطرق للجانب الوقائي.

والقصد هنا عدم الاعتماد فقط على رفع المعاناة الظرفية للفقراء ولكن تمكينهم من العمل وإيجاد فرص استثمارية من خلال التدريب والتأهيل ومساعدتهم في القيام بمشاريع صغيرة تولد الدخل وتجعلهم أكثر قدرة على الاعتماد على أنفسهم.

أعتقد أن المثل الصيني الذي يقول " لا تعطيني سمكا ولكن علمني كيف اصطاد" يصيب كبد الحقيقة. من هنا كان لزاما أن تشتمل الاستراتيجية على سياسات التمكين وتحفيز الفقراء على العمل.

ونحن في سياق الحديث عن معالجة الفقر لا بد من الإشارة إلى الفكرة التي تبناها الدكتور محمد يونس المسلم البنجلاديشي في إنشاء بنك الفقراء، كأحد الحلول الإبداعية في معالجة الفقر في بلاده. وقد حظيت هذه الفكرة بإعجاب العالم للحد الذي أهلته لنيل جائزة نوبل.

إن هذا التفكير بالآخرين والبحث عن حلول واقعية وفاعلة هي محل التقدير خاصة كونها تأتي بجهود شخصية ومبادرة من عند عضو هيئة تدريس الذي ترك قاعات المحاضرات في الجامعة وذهب يبحث عن حلول اقتصادية تفيد المجتمع بدلا من قضاء الوقت في شرح النظرية الاقتصادية لطلابه في الجامعة.

ذات الفكرة تبنتها حكومة المملكة العربية السعودية بإنشاء بنك التسليف السعودي في منتصف السبعينيات الميلادية من القرن المنصرم والذي يهدف إلى تقديم قروض للمهنيين حديثي التخرج أو الراغبين في الزواج دون فوائد، وهي بذلك تكون رائدة في هذا الاتجاه على المستوى الدولي.

إلا أن هذا الجهد المميز في التصدي لظاهرة الفقر والعوز في المجتمع لم تلق الزخم الإعلامي والتعريف به على مستوى العالم، كما أنه لم يتناول أكاديميا كنموذج اقتصادي مبني على أسس نظرية تمكن من برهنة فاعليته في مواجهة ظاهرة الفقر.

ومع هذا يمكن الاستفادة من الأدبيات التي كتبت حول بنك الفقراء في تطوير دور بنك التسليف وتحديد مهامه بطريقة تضمن الاستفادة القصوى من القروض وربطها بالتنمية الاقتصادية. من هنا قد يكون من المستحسن اقتصار القروض على تمويل أصحاب الورش والمنشآت الصغيرة وربط بنك التسليف تنظيميا بوزارة العمل لضمان أن تكون القروض وفق خطة تشجيع المهنيين على تبني مشاريع صغيرة والاعتماد على أنفسهم في توفير دخولهم. كما يقترح إلحاق صندوق التنمية العقاري ليعمل تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية للتأكد من أن القروض تصرف لمستحقيها من ذوي الدخول المتدنية وليس كما هو الحال يستفيد منه الجميع دون تمييز بمستوى الدخول.

إن إيجاد حلول شاملة والتركيز على الأهداف الأساسية للسياسات العامة والمؤسسات التي تنشأ من أجل فئات المجتمع الأقل حظا هي أمر في غاية الأهمية. لقد حان الوقت لمراجعة أداء هذه المؤسسات والتحقق من أنها تحقق ما أنشئت من أجله وللفئة المستهدفة. أن القضية الأساسية التي يجب الالتفات إليها حتى تتحقق الاستفادة القصوى من هذه القروض هي أن تتولى وزارتا العمل والشؤون الاجتماعية الإشراف على عمل بنك التسليف وصندوق التنمية العقاري، وهكذا تكون لدينا استراتيجية متكاملة تشمل الجانبين العلاجي والوقائي لمشكلة الفاقة في المجتمع.

أستاذ الإدارة العامة المشارك